منزل في العاصمة فيه طاعنتان بالسن «مهدد بالسقوط» ومهلة يوم فقط لوضع حل سريع!

المخالفات تزين شوارع العاصمة.. موقف باص يتحول لبسطة ومخالفة مساحتها ٣٠٠ متر مربع «فقط لا غير».. وسوء تنفيذ في أحد الشوارع!

| فادي بك الشريف

حذر أعضاء من مجلس محافظة دمشق من سقوط منزل غير مدعم بالشكل المطلوب في حي باب الجابية بالعاصمة دمشق على الرغم من توجيه المحافظ منذ الشهر الرابع بالتدخل الفوري وإجراء أعمال التدعيم، لتخرج المبررات أمس بأن مديرية الصيانة غير قادرة على التدعيم، وأن المنزل بحاجة إلى تدعيم كامل بمبالغ كبيرة وهو خارج الإمكانات المتوافرة حالياً.

وانتقد مجلس المحافظة البطء في اتخاذ الإجراءات السريعة لمعالجة المشكلة وخاصة أننا مقبلون على فصل الشتاء، ويقطن في المنزل امرأتان طاعنتان في السن، وتجاهل الموضوع قد يسبب كارثة كبيرة في حال عدم التدخل.

وقد منح رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح مهلة يوم واحد للخروج بحلول سريعة، مؤكداً أن من غير المقبول التهاون في هذه المسألة، والمطلوب إما إخلاء المنزل وتأمين سكن بديل وإما تدخل فوري بإنجاز الترميم بالسرعة القصوى.

هذا واستحوذت معضلة الإشغالات في شوارع العاصمة والأسواق والأحياء على الجزء الأكبر من مداخلات ونقاش مجلس المحافظة في جلسته الثانية أمس، وهناك من شبه الموضوع بلعبة «القط والفأر» وخاصة أن المخالفات تعود بعد ساعة او ساعتين من إزالتها، بينما دعا أعضاء في المجلس إلى مصادرة البضاعة والمواد وعدم الاكتفاء بالإزالة.

وعلى وجه التحديد انتقد أعضاء في المجلس انتشار المخالفات والبسطات بشكل لا يوصف في منطقة البرامكة، وتحت جسر الرئيس، وشارع خالد بن الوليد مع وجود مخالفة مساحتها ٣٠٠ متر، حتى إن أحد مواقف النقل تحول إلى بسطة للبيع، وهناك بسطات تحولت إلى محال، ما يتطلب تدخلاً فورياً بوضع حد لجميع الإشغالات بمؤازرة من قسم شرطة المحافظة.

أسبوع لإزالة الإشغالات

وقال رئيس مجلس المحافظة: لا أقبل على الإطلاق وجود البسطات أمام الجامعة وخاصة أنها أماكن حيوية لها قدسيتها، مضيفاً: لسنا ضد أي مواطن، وهناك ضرورة لتأمين البديل مع إمكانية الاعتماد على الشوارع الفرعية وتخصيص أيام محددة.

هذا وأكد أعضاء في المجلس على ضرورة تخصيص أسبوع كامل لإزالة جميع الإشغالات بدمشق، ومنع التعدي على الأرصفة أو أملاك الدولة، وقد تم التأكيد خلال المجلس على إزالة ٢٣ كشكاً مع بداية العام القادم.

كما أشار أعضاء في المجلس إلى وجود إهمال في النظافة خلف السكن الجامعي ببرزة، وتمحورت مطالب بعض الأعضاء حول سبب التأخر في منح سندات الملكية للأسهم التنظيمية في /باسيليا سيتي/، وإلى أين وصل العمل في الماروتا سيتي، وعن موعد الإعلان عن المخطط التنظيمي لمنطقة جوبر وتوزيع الأسهم التنظيمية على المالكين لمنطقة القابون الصناعي.

كما تطرق مجلس المحافظة إلى واقع دوائر الخدمات في أحياء العاصمة وعمل البلديات وواقع الآليات في مجمع الخدمات، وضرورة تفعيل لجنة الإشغالات، وأشار أعضاء في المجلس إلى وجود سوء تنفيذ بأعمال التأهيل في شارع خارج بن الوليد، ، مع الإشارة إلى عدم صيانة الشوارع التي تم تزفيتها في العديد من الأحياء.

هذا وكلف رئيس مجلس المحافظة بتشكيل لجنة من أعضاء المجلس والمديرين المعنيين للاطلاع على واقع تنفيذ أطاريف وأرصفة شارع خالد بن الوليد، ومدى مطابقتها للمواصفات.

وحول واقع المخطط التنظيمي لجوبر، أكد عضو المكتب التنفيذي شجاع السروجي أنه لم يتم الإعلان عن المخطط، لكن جرى التصديق فقط على الحدود الإدارية للمنطقة التنظيمية لجوبر.

إجابات المديرين

المديرون أجابوا على تساؤلات أعضاء المجلس، كل وفق اختصاصه حيث أكد المدير التنفيذي للمرسوم ٦٦ رياض دياب أن سبب التأخر في توزيع سندات الملكية للأسهم التنظيمية في المنطقة التنظيمية الثانية «باسيليا سيتي» على المالكين هو قيام المديرية بالعمل على إزالة كل الإشارات على العقارات قبل صدور السندات، بحيث يستلم المالك سنده خالياً من الإشارات التي تعوق التداول والترخيص وبالتالي اختزال الوقت اللازم للعمل.

وكشف دياب أنه من المتوقع الإعلان عن تسليم السندات بداية الشهر القادم، وبالتالي يمكن للمواطنين البدء بعملية التداول لمدة عام.

ودعا دياب المالكين في المنطقة التنظيمية الثانية إلى مراجعة مديرية تنفيذ المرسوم لاستكمال بياناتهم مصطحبين معهم صورة عن الهوية الشخصية وعقد التملك.

أما بالنسبة لماروتا سيتي فنوّه بأن العمل يسير بوتيرة عالية، بإشراف مباشر من المحافظ من خلال جولات ميدانية في منطقة المرسوم واللقاء مع أصحاب المقاسم والمتعهدين لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجههم.

وبيّن أن عدد المقاسم التي تقدمت بطلبات للترخيص بلغت حوالى ١٢٣ طلباً، منها ٥٠ مقسماً حصل على رخصة بناء، والباقي قيد الإصدار، كما تم فتح سجل مؤقت لحوالى ٣٧ مقسماً، وحصل ٢٣ مقسماً على إذن صب، بينما بلغ عدد المقاسم المحفورة وقيد الحفر ٧٧ مقسماً، وتم الانتهاء من مقسم واحد على الهيكل وبارتفاع طابقي وصل إلى ١٢ طابقاً.

وأشار إلى أن بقية المقاسم تستكمل عملها منها ما يزال في الأقبية أو في مرحلة صب الحصيرة، أو رفع أعمدة، ومنها أصبح في الطوابق العلوية.

أما فيما يتعلق بمدخل دمشق الشمالي (القابون الصناعي سابقاً) فيجري العمل حالياً على أتمتة المعلومات للمنطقة حيث تم تشكيل ٤ لجان حصر وتوصيف لعقارات المنطقة، وتنظيم ضبوط مفصلة لمحتوياتها، ومن المتوقع أن تنهي اللجان عملها خلال ثلاثة أشهر، حيث تم سابقاً الإعلان بدعوة المالكين وأصحاب الحقوق العينية، للتقدم بطلبات ادعاءاتهم خلال مدة سنة بدءاً من تاريخ الإعلان، مرفقة بالوثائق والمستندات اللازمة إلى ديوان مديرية المرسوم ٦٦.

وبيّن مدير التنظيم والتخطيط العمراني حسن طرابلسي أنه بالنسبة للمخطط الخاص بمنطقة جوبر تمت إحالته إلى وزارة الأشغال والإسكان لتصديقه، ليصار إلى إعلان المخطط أصولاً في يهو المحافظة، لمدة شهر وقبول الاعتراضات عليه.

> رئيس مجلس محافظة دمشق: لا أقبل بوجود البسطات أمام الجامعة ولا بد من تأمين المكان البديل

حملات صباحية ومسائية

من جانبه أكد مدير دوائر الخدمات إسماعيل قطيفاتي أن المديرية تقوم بشكل دائم بالتنسيق مع قسم شرطة محافظة دمشق لتنظيم حملات صباحية للإشغالات والبسطات المخالفة، وبدوره يقوم القسم منفرداً بحملات مسائية.

وأشار مدير المركبات والرحبات رائد عويل إلى وجود نقص في قطع التبديل اللازمة للآليات الموجودة في المديرية ودوائر الخدمات ولا سيما في الآليات الكبيرة (القلابات)، لكونها قديمة وقطع التبديل غير متوافرة بالسوق، لافتاً إلى أن المديرية تعمل على تحسين جاهزيتها، التي بلغت نسبتها ٧٠ بالمئة.

من جانبه بيّن مندوب مديرية الإشراف حسين محمد أن مشروع تبديل أطاريف وأرصفة شارع خالد بن الوليد لم ينته والعمل به ما زال مستمراً والمحافظة لم تستلم المشروع بعد.

هذا ويتابع المجلس غداً عقد جلساته بمناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالإحصاء والأملاك الخاصة والبرامج والتخطيط والموازنة مع ما يتعلق بها من تقرير لجنة التخطيط والبرامج والشؤون المالية والنقل والمواصلات والكهرباء والزراعة والري والثروة المعدنية.

• السروجي: المخطط التنظيمي لجوبر لم يعلن بعد

• دياب: متوقع تسليم سندات الملكية في «باسيليا سيتي» بداية الشهر القادم

حضور قليل في اجتماع مجلس محافظة طرطوس..

مناقلة مالية مدينة بانياس تثير الخلاف بين رئيسة المجلس والأعضاء

| طرطوس- ريا أحمد

كشف عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس أحمد عيسى أمام مجلس محافظة طرطوس في الجلسة التي عقدت أمس أن المحافظة تعمل على إيجاد مواقع لمطامر صحية لاستيعاب فائض النفايات الصلبة (القمامة) المرحلة إلى معمل وادي الهدة، وأن اللجان حددت موقعين من موافقة جميع الوزارات والجهات المعنية بذلك، مؤكداً أن المطامر الصحية المختارة تقع في مواقع أملاك دولة وبعيدة عن السكن ووفقاً لشروط فنية حفاظاً على المياه الجوفية من التلوث واتجاه الرياح وغيرها بحيث قد يتم الفرز في المعمل والطمر في المطامر.

بالمقابل أثارت مناقلة مالية لمجلس مدينة بانياس مناقشات ساخنة بين رئيسة المجلس وعدد من الأعضاء، حيث طالب البعض بتخصيص المبلغ لتنفيذ عبارة في منطقة بتلة وهو المشروع الذي استدعى سابقاً تشكيل لجنتين كانت نتائجهما مختلفة، في الوقت الذي طالب به مجلس مدينة بانياس بتخصيص المبلغ لشق طريق تنظيمي في المدينة.

فكان أن طالبت رئيسة المجلس علياء محمود بالتصويت لمصلحة شق الطريق التنظيمي فقط بحجة أن مشروع العبارة سيدخل المجلس بمغالطة مالية وأن إحالته للرقابة والتفتيش سيثبت ذلك في الوقت الذي لم يوجد في المجلس سوى عدد قليل من الأعضاء وبالتالي الموافقة بالتصويت لم تشمل أكثر من ستة أعضاء ما أثار اعتراض الأعضاء الحاضرين بحجة عدم قانونية هذا التصويت ولكن رئيسة المجلس أصرت واعتبرته قراراً.

رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين ورداً على طلب الأعضاء بتوفير لباس عمالي لعمال النظافة وكمامات وكفوف حماية لهم أكد أن الأرقام التي ترصد بالموازنة من أجل ذلك خجولة وقليلة جداً وهي ربع الحاجة والقسم الأكبر منها يذهب لعمال إطفاء المدينة وبالتالي المبالغ المرصدة بالكاد تكفي معطفاً وحذاء شتويين.

وبالسياق نفسه أكد مدير الخدمات الفنية بطرطوس علي رستم أن خطة الصيانة الطرقية بلغت ١٦ ألف م٢ وهي قليلة قياساً بالحاجة الكبيرة لصيانة الطرق المخربة في المحافظة مضيفاً انه بالرغم من زيادة أسعار الزفت والحصويات والمازوت إلا أن خطة الصيانة مستمرة في ضوء المبلغ المخصص ما دام الجو يسمح بذلك.

وأثناء مناقشة عمل اللجان أوضح نائب رئيس مجلس المحافظة بسام حمود أنه ونتيجة عدم استثمار مديريتي الثقافة والصحة لموازنتهما وجهنا كتاباً لتحويل المبالغ إلى مراكز خدمة المواطن لحاجتهم لها ولكن ردت المديريتان بأن الأموال ستكون مصروفة قبل نهاية العام.

ومن ناحية أخرى تقرر أن يتم في جلسة (اليوم)عرض ومناقشة تعميم وزارة التجارة الداخلية المبني على قرار اتخذه مجلس محافظة دمشق الذي يسمح لأي شاب يملك موهبة فكرية أن يحصل على سجل تجاري عن أي موقع عمل ولو كان سكنياً بشرط عدم تحويله إلى موقع تجاري وتوقع البعض أن يتم إقراره والعمل به في محافظة طرطوس بعد ذلك.

هذا وكان أعضاء مجلس المحافظة خلال يومهم الثاني من الدورة العادية السادسة ناقشوا عمل لجان المجلس ومديريات التخطيط والتجارة الخارجية والوحدات الإدارية في ظل غياب واضح لعدد كبير من أعضاء المجلس والجهات المعنية اليوم.

سعر بوابة الإنترنت الخاصة يصل إلى ٢٧٥ ألف ليرة في حمص!

مدير الاتصالات لـ«الوطن»: لا يوجد لدينا بوابات حالياً ولا علاقة للفرع بتسعير وتوزيع البوابات الخاصة

| حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عشرات الشكاوى من العديد من أهالي محافظة حمص (مدينة وريفاً) تتحدث بالمجمل عن عدم تخصيصهم وحصولهم على بوابات إنترنت المسجلين عليها في مقاسم مديرية الاتصالات، على الرغم من أن البعض منهم كان قد سجل عليها منذ ما يزيد على عام، لافتين إلى أنهم قد راجعوا مقاسم ومراكز الهاتف عدة مرات لكن من دون أن يحصلوا على أي فائدة من ذلك، وأن القائمين في تلك المقاسم يقولون لهم في كل مرة إنه لا يوجد حاليا بوابات ويطلقون لهم وعوداً متكررة بوصول بوابات خلال الفترة القادمة.

وأشار عدد من المشتكين إلى ارتفاع أسعار بوابات الإنترنت لدى مخدمات الشركات الخاصة بشكل كبير في المحافظة تزامناً مع عدم تركيب أي من البوابات المسجل عليها في مقاسم مديرية الاتصالات، مبينين أن سعر البوابات الخاصة في المحافظة حسبما يطلبه أصحاب ومندوبو هذه الشركات تتراوح من ٢٠٠ ألف إلى ما يزيد على ٢٧٥ ألفاً للبوابة الواحدة حسب كل منطقة والمقسم الذي تتبع لها، مستغربين توفر البوابات لدى الشركات الخاصة التي يتم تركيبها خلال أسبوع واحد في حال تم التسجيل عليها من المكاتب الخاصة، وعدم توافرها في مقاسم المديرية.

على حين لفت بعض المشتكين إلى معاناتهم من ضعف الإنترنت وبطئه بشكل كبير وانقطاعه المتكرر إن كان من خلال مزودات بوابات الشبكة الهاتفية الأرضية أو من خلال شبكات الهاتف الخلوي.

من جانبه أكد مدير فرع الشركة العامة للاتصالات بحمص كنعان جودا «للوطن» أنه لا يوجد حاليا بوابات انترنيت في مقاسم المديرية، بانتظار ورود البوابات المخصصة للمحافظة وفق العقد الذي أبرمته الإدارة العامة بدمشق لتوريد نحو ١٠٠ ألف بوابة على مستوى القطر، لافتاً إلى أن حصة محافظة حمص من بوابات الإنترنت تلك نحو ١٠ آلاف بوابة، ستصل على دفعات قبل نهاية العام الجاري وسيتم توزيعها على المقاسم وتخصيص المواطنين المسجلين عليها وفق الأقدمية.

وبين أنه تم مؤخراً وصول دفعة أولى من تلك البوابات وورود تجهيزات خاصة بنحو ألفي بوابة إنترنت إلى مقسم حي الزهراء إلا أنه لم يتم استكمال كل التجهيزات التي من المفترض أن يتم الانتهاء منها خلال ١٠ أيام من تاريخه، متوقعاً أن يتم وضع هذه البوابات بالخدمة في نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أن حصة الشركة من هذه البوابات ٤٠ بالمئة أي بمعدل ٨٠٠ بوابة سيتم توزيعها على المواطنين المسجلين وفق الدور وتاريخ التسجيل، بينما باقي البوابات والبالغة ١٢٠٠ بوابة هي لمخدمات الشركات الخاصة.

وحول توافر البوابات الخاصة وارتفاع أسعارها بشكل كبير قال جودا: إن هناك مكاتب لشركات خاصة تقوم بتأمين البوابات ولا علاقة للشركة بها لأنها قطاع خاص ومخدمات خاصة وتحصل على البوابات من الإدارة العامة في دمشق وفق حصص يحصلون عليها ضمن تعليمات نافذة حول ذلك، مؤكداً على أنه لا يوجد أي علاقة للشركة كفرع بتخصيص تلك البوابات أو تسعيرها أو توزيعها وليس ذلك من ضمن نطاق عملنا وليست تحت إشرافنا، وإنما تقتصر مهمتنا على الصيانة وتنفيذ أعمال توصيل البوابات للمشتركين فقط.

وبالنسبة لضعف الإنترنت وانقطاعه المتكررة أكد جودا أن وضع الشبكة الهاتفية في عموم المحافظة جيد ومستقر وبالتالي فإن خدمة الإنترنت المقدمة جيدة أيضاً ومستقرة، وأن الضعف الذي يعاني منه بعض المشتركين يكون حالات فردية لوجود مشكلة إفرادية فقط، لذا يجب على من يعاني من ضعف انترنت أن يتقدم بشكوى للمديرية لتقوم بدورها على الفور بمعالجة المشكلة وإصلاحها، مشيراً إلى أنه لا علاقة للشركة بضعف خدمة الإنترنت المقدمة من شركتي الخلوي، ولا سلطة للشركة على عمل الشركتين أو مراقبتها، فلكل منهما تجهيزاته وإدارته الخاصة.

وأشار جودا إلى أن عدد خطوط الهاتف التي تم تركيبها خلال العام الجاري وصل إلى ١٧ ألف خط هاتفي وعدد بوابات ADSL المركبة نحو ٦٥٠٠ بوابة وعدد اشتراكات fttf بلغت ١٠٠ اشتراك، مشيراً إلى أن عدد المشتركين الإجمالي بالخدمة الهاتفية على امتداد المحافظة وصل إلى ما يزيد على ٣٠٠ ألف مشترك ووصل عدد البوابات المنفذة إلى ما يقارب ١٧٠ ألف بوابة إنترنت.